

الراية المتحدة» تسوق «معهد التدريب
العالي» في السعودية



الدعا

الفجي : هدفنا
تدريب كوادر
عالية المهنية
والإنتاجية مؤهلة
لمواكبة خطة
التنمية 2030

أعلنت شركة الراية المتحدة عن إطلاق تسويق مشروع جديد لها في المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة وهو معهد الراية العالي للتدريب وتقني مبادرة الشركة هذه استمراراً لنهجها في تقديم الأفضل وتعاشياً مع استراتيجيتها التوسيعية لتنويع الاستثمار في مشاريع رائدة تتضمن عوائد مجده ومقدامة للمساهمين. وإثر تجربتها الناجحة في طرح وتسويق مشروع جداره مول للخدمات الفندقة المساندة وبيده التوزيع الفعلى على المشاركين. وبدخل المشروع الجديد ضمن مخطط الشركة للتوسيع الاستثماري في سوق واحدة غير منطقية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في معرض تعليقه حول المشروع الجديد، تحدث حمود الفجيري نائب الرئيس التنفيذي في شركة الراية المتحدة مؤكداً بأن فكرة المشروع قد انبثقت من خلال خبرات الشركة وتجاهاتها في مجال الإدارة والتشغيل والصناعة الفندقة تغيرت عبرها بتدريب وتأهيل كوادر مختلفة في مختلف الاختصاصات: وقد ابصر

نقدية بقيمة 5.34 مليون دينار كويتي (نحو 7.20 مليون دولار أمريكي).
وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5.10 نقطة لمصل إلى مستوى 4902.5 نقطة بنسبة 0.21% في المئة من خلال كمية أسمهم يبلغت 125 مليون سهم نفذت عبر 3816 صفقة نقدية بقيمة 6.10 مليون دينار (نحو 36 مليون دولار).
كما انخفض مؤشر السوق الأول 13.2 نقطة ليصل إلى مستوى 7093.3 نقطة بنسبة 0.19% في المئة من خلال كمية أسمهم يبلغت 44.5 مليون سهم نفذت عبر 3557 صفقة بقيمة 8.23 مليون دينار (نحو 9.80 مليون دولار).

وكانت شركات (عممار) و(أصول) و(اجيال) و(اززان) و(المقizar) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (الامتنان) و(الاولى) و(اززان) و(نور) و(ابيار) الأكثر تداولاً فيما كانت شركات (السورية) و(ابيار) و(الأنظمة) و(تدرين) و(اكتتاب) الأكثر انتفاضاً.

وشهدت الجلسة المصاها من شركة مجموعة (جي أف الش) المالية بشان تحاجها في تغطية مستوك بقيمة 300 مليون دولار لمدة خمس سنوات.

ونتيج شركة بورصة الكويت حالياً الخطوة الأولى من المراحل الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وآدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها صناديق العقارية المدرة للدخل المداولة (ريتس) وهي صناديق تملك وتدبر العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس المال مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو قموله ممتلكات أو أصواتاً.

البورصة تقيم ندوة للتوعية بأهمية تقدير «الحكومة»



التدوّل متحدةً حلالًّا

هاماً لسوق رأس المال، والذي تكون مختلف الأطراف المعنية فيه مجهزة بالمعارف والمهارات اللازمة للتحقيق عناصر فاعلة في البورصة بشكل خاص، وأسواق رأس المال بشكل عام، بينما يجسد محور «المجتمع» الشرازم بمورصلة الكويت يبرد الجميل للمجتمع بما فيه للوارد البشرية العاملة في الشركة، كما أن الشركة لا تزال ملتزمة من خلال محور «المجتمع» بتنقیل الآثار الضارة لعملائها وتعاون مع المنظمات المعنية لمساهمة في العناية بالبيئة في دولة الكويت.

جلسة «حمراء» أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاربعاء على انخفاض المؤشر العام 3.12 نقطة ليبلغ مستوى 6359.08 نقطة بنسبة 19.0% في المائة، وبختت كميات تداولات المؤشر 699.6 مليون سهم تم تداولها بنسبة 7373 صفة،

الى المستثمرين المؤسسين على المدى الطويل».

ومن جانبة، قال روبرت انصاري، الرئيس التنفيذي للإقليمي لشركة آم إس سي آي في الشرق الأوسط: «من المتوقع أن تشهد تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الاستثمارية في الشرق الأوسط بفضل ما شهدته سوق الكويت في الفترة القادمة، كما شهدناها عند إدراج الكويت في مؤشر فوتسي راسل وستاندرد آند بورز داو جونز. وللاستفادة من هذه التدفقات على الوجه الأمثل، يتعين على الشركات المدرجة الامتنال لسياسات الحكومة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتلبية الطلب المتزايد على تقارير الاستدامة التي تتسم بالشفافية والفعالية من المستثمرين والموردين».

ويذكر أن بورصة الكويت قد قامت بإطلاق العديد من المبادرات ضمن إطار استراتيجيةها للاستدامة، ويسع محور «البيئة» على تحسين جاذبيتها

للسوق إلى وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. ومع إدراج الكويت في تصنيف الأسواق الناشئة لمؤشر آم إس سي آي، فمن المتوقع أن تشهد تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الاستثمارية في الحكومة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الثلاثة، مثل تغير المناخ، والموارد الطبيعية، والتلوث والتغيرات، ورأس المال البشري، ومسؤولية المنتج، وحكومة الشركات.

وتعليقًا على ذلك، قال محمد العصيمي، الرئيس التنفيذي لمبادرة الكويت: «البيئة المدرجة الامتنال لسياسات الحكومة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يعود بنتائج مالية والمؤسسية يعود بنتائج مالية أفضل من تطبيقها، بالإضافة إلى التطور المتسارع الحاصل في سوق رأس المال الكويتي على مر السنوات القليلة الماضية، الذي، عمدة، على توجه

**«الخطوط الكويتية» الناقل الرسمي
لمعرض «هوريكا الكويت 2020»**



200/200 100% - 100% 100% 100%

مجموعة من المتخصصين من داخل وخارج الكويت، حيث يحتفي عصبة الشركات المشاركة لخلق فرص تجارية جديدة ومواءمة توجهات الحديثة وتطلعات سوق في قطاع الضيافة، وبهذا الشأن، قال مدير دائرة علاقات العامة والإعلام في خطوط الجوية الكويتية فايز العتيبي: «نأتي مشاركة الخطوط الجوية الكويتية في معرض دريمكا الكويت 2020 لعرضها

معظم المواقع عدد نسب تتراوح بين 3% و 4% في المئة.

وفي السياق ذاته توقع عقاريان كويتيان أن يشهد السوق العقاري المحلي انتعاش ملحوظة خلال العام الحالي مدعاً بما يعدم وجود معروض كافٍ في قطاعات العقار السكّني والاستثماري والتّجاري ما سيعزز ارتفاع الطلب عليها.

و قال رئيس مكتب الدليلجان العقاري سليمان الدليلجان إن قطاع العقار المحلي شهد تحسناً ملحوظاً خلال 2019 مقارنة بعامي 2016 و 2017 وهذا العامان اللذان شهدا تراجعاً ملحوظاً في القطاع.

وأضاف الدليلجان أن القطاع العقاري يستقبل شريحة واسعة من المستثمرين الذي يدر عوائد سنوية تتراوح بين 7% و 8% في المئة مشيراً إلى أن جميع القطاعات تشهد طلبات مستمرة طوال العام.

وذكر أن الطلب على القطاع السكّني يعتبر الأعلى في الكويت إذ استحوذت تداولاته على 50% في المئة من القيمة الإجمالية ل التداولات السوق خلال العام الماضي مقابل 30% في المئة للقطاع التجاري.

وأفاد بأن المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة يبحثون عن الاستثمار في البيوت السكنية التي تتراوح أسعارها ما بين 250 و 500 ألف دينار (ما بين 850 ألفاً و 1.7 مليون دولار) لاستثمارها كعقارات مدرة للدخل.

وتفوق زيادة ارتفاع الطلب على كل قطاعات سوق العقار خلال العام الحالي إذ يفوق حجم الطلب المعروض في مختلف القطاعات.

من جانبة توقع المدير العام لشركة (عناء) العقارية ميلم الشخص زيادة استقرار الطلب على كل قطاعات السوق بحسب متطلباته تحديداً معطيات الحركة وتوجهات المستثمرين والراغبين في السكن.

وذكر الشخص أن القطاع العقاري يعول على مشاريع المنطقة الشمالية ومدينة الحرير لدعم أهداف خطة التنمية ورؤية (كويت جديدة 2035).

في موازاة حركة النشاط اللاّقة التي شهدتها السوق العقاري في الكويت خلال عام 2019 يختلف القطاعات العقارية لاسمها الحكمة والاستثمارية والتّجارية في مؤشر واضح على تعافيها فإن هناك توقعات بارتفاعه ملحوظة بشهادة العام الحالي.

واسهمت مجموعة من العوامل الإيجابية في حركة سوق العقار تلك وهو ما يبحث عنه المستثمر دائماً وتحديداً الإيمان الذي يتقنع به السوق أضف إلى ذلك ارتفاع الطلب على قطاعات العقار السكّني والاستثماري والتّجاري.

و دعمت هذه الحركة أيضاً حزمة إجراءات اتخذتها وزارة التجارة والصناعة الكويتية لتأمين السوق العقاري من عمليات التّنصب والمُشاريع الوهمية التي كانت تروجها بعض الشركات في المعارض العقارية إلى جانب بدء العمل بنظام دفتر الوسيط العقاري الإلكتروني عبر الموقع الرسمي للوزارة.

وبالنّتائج المتّحملون في السوق العقاري هذا العام افراز فائزون الرهن العقاري المعنى بتمويل شراء السكن الخاص - مازال ينافس من الجهات ذات الصلة - ما من شأنه انتعاش السوق والقطاع المصرفي وقطاع الملاوّلات والانشاءات.

وبلغت تداولات السوق العقاري خلال العام الماضي 4.3 مليار دينار كويتي (تحوّل 11.5 مليار دولار أمريكي) استحوذ منها السكن الخاص على نحو 50% في المئة من إجمالي التداولات العقارية في 2019.

إلى ذلك رأى تقرير لبيت التمويل الكويتي (بيتك) حول آداء السوق العقاري المحلي خلال فترة الربع الثالث من عام 2019 أن العقارات الاستثمارية تتقدّم بعوائد تتباين بالتناسبية مقارنة بالفرص الاستثمارية الأخرى إذ تتقدّم بشكل متفاوت عن العوائد على العقارات التجارية في الغلب المحافظات.

ووفقاً ذلك التقرير فإن مستويات العوائد على العقارات الاستثمارية شهدت حالة استقرار ملحوظة بنهاية الربع الثالث من 2019 عند نسب تتراوح بين 3% و 3.5% في المئة كما استقرت معدلات العوائد على العقارات التجارية في